

هل أضاع الفلسطينيون فرصة كوشنر وربحها الآخرون

دبلوماسية صهر ترامب قلبت معايير التفاوض وأفضت إلى الحصول على تنازلات غير متوقعة



خطة السلام الأميركية وضعت دول المنطقة أمام الأمر الواقع

وجعل كوشنر من المصالحة الإماراتية نموذجا، ويرى ديفيد ماكوفسكي من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أن صهر ترامب وضع في الميزان تنازلات ثنائية كانت لها أهميتها تقليديا بالنسبة للولايات المتحدة.



ديفيد ماكوفسكي
صهر ترامب وضع في الميزان تنازلات ثنائية كانت مهمة

وفي اختراق يحسب لإدارة ترامب، تم شطب السودان من اللائحة الأميركية للدول المتهمة بدعم الإرهاب، وعززت البحرين علاقاتها مع الولايات المتحدة، فيما حصل المغرب على الاعتراف الأميركي بسيادته على الصحراء الغربية، إلا أن سياسة التنازلات المتبادلة هذه تثير انتقادات.

ومن المرجح أن تساهم الاتفاقيات في إعادة رسم الشرق الأوسط على أسس إلال التعايش السلمي بين دول المنطقة. ويرى ماكوفسكي أن دبلوماسية كوشنر تشكل أساسا يمكن البناء عليه مستقبلا، وهو يأمل في أن تساهم الإدارة الأميركية الجديدة في ذلك مع محاولة إضافة الشق الفلسطيني إليها.

ولجا كوشنر عندها إلى التلويح باحتمال ضم إسرائيل للمستوطنات في الضفة الغربية المحتلة في محاولة لإقناع الفلسطينيين بالقبول بدولة أصغر. لكن ذلك لم ينجح أيضا، لكن روس يقول "للمفارقة، نجح هذا التكتيك مع الإمارات العربية المتحدة".

فخلال الصيف الماضي مكن ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الولايات المتحدة من تحقيق منعطف في هذه المساعي عندما اقترح تطبيع العلاقات مع إسرائيل مؤكدا بذلك تقاربا كان قد بوش في الكواليس.

في مقابل ذلك طالب الشيخ محمد بتخلي نخبها عن ضم المستوطنات، وأراد خصوصا أن تبقي الولايات المتحدة بلاه طائرات مطاردة متطورة جدا من طراز أف-35. كانت ترفض حتى ذلك الحين بيعها لها للمحافظة على تفوق إسرائيل العسكري.

ورأت دول عربية أخرى في ذلك فرصة للحصول على مبادرات من الأميركيين مع تشكيلها جبهة موحدة في مواجهة إيران العدو المشترك. ويؤكد روس "لم تكن تلك السياسة التي تصورها كوشنر في البداية لكنه استفاد من الفرصة عندما سنحت".

الذهاب إلى رام الله حيث مقر السلطة الفلسطينية، فتناول كوشنر وجبة إفطار مع العاهل المغربي الملك محمد السادس، وتبادل الرسائل الكثيرة عبر واتساب مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ما دفع الأوساط السياسية في واشنطن إلى التذنب بهذه الصداقة مع الأمير الشاب.

وكانت أصدا هذه التحركات جيدة في إسرائيل، فقد عبر دبلوماسي إسرائيلي عن ارتياحه لذلك لأنهم "يحسنون (الفريق) الإصغاء". وقال لوكالة الصحافة الفرنسية، التي لم تكشف عن هويته، إن "لديهم رؤية إقليمية أوسع ويتباحثون مع الدول العربية ويريدون مشاركتها".

وبدأت الأحجية تتطور عندها. ويوضح روس تعليقا على ذلك بالقول "لقد زادوا استخدام العرب للضغط على الفلسطينيين، لكن هذه المساعي لم تكن تملك أي فرصة للنجاح".

تنازلات متبادلة

بالفعل، بقي المقعد الفلسطيني خاليا عندما كشف ترامب مطلع 2020 "رؤيته" للسلام، التي تضمنت جزءا كبيرا من مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، الذي كان واقفا إلى جانبه.

وأعلى الفريق الخاص هذا كامل الصلاحيات.

أحد أعضاء الفريق قال بعد فترة على ذلك لوكالة الصحافة الفرنسية "نحن غير الحدود والخطوط لنقدم شيئا أكبر بكثير". وقد أحبطت نوايا هذا الثلاثي وتحركاته بالكتمان، فقد استبعد الحلفاء لتجنب التسريبات بينما لم يُشرك وزير الخارجية مايك بومبيو بالكامل في ما يحصل.

ولقد دخل الفلسطينيون اللعبة في البداية وإن بفتور بسبب ما هو معروف عن هؤلاء الوسطاء الجدد من قريهم لإسرائيل. وقال أحد المفاوضين الفلسطينيين إن "32 لقاء عقدت مع فريق كوشنر"، إلا أن أهمهم خاب سريريا.

وأشار هذا الدبلوماسي، الذي لم تذكر وكالة الصحافة الفرنسية هويته، "لم يسألوا أبدا عن رأينا بالمسائل الأساسية".

وحصلت القطيعة اعتبارا من نهاية العام 2017، فقد اعترف ترامب حينها بالقدس عاصمة لإسرائيل، في مستهل سلسلة من القرارات الأحادية الجانب المؤيدة للدولة العبرية، شكلت طعنة للوفاق الدولي. فقطعت السلطة الفلسطينية كل الجسور.

وواصل الموفدون الأميركيون مهامهم المكوكية مع تجنب

بينما يربح محللون سياسيون توجه السلطة الفلسطينية للتعايش والتكيف مع الواقع الجديد في الشرق الأوسط، والذي قد يمتد فيه قطار التطبيع لدول أخرى، حيث لا تملك القيادة الفلسطينية أي أوراق ضغط لوقفه، بدت التساؤلات تقفز حول ما إذا كان الفلسطينيون قد أضاعوا بالفعل فرصة جاريد كوشنر، التي طرحها في سياق خطة إدارة الرئيس دونالد ترامب لإحلال السلام في المنطقة، في حين ربحتها دول عربية أخرى.

واشنطن - كثرت التعليقات المشككة والساخرة عندما كلف الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مطلع العام 2017 صهره جاريد كوشنر، عندما كان المستشار الشاب المتخصص في سوق العقارات في نيويورك لا يمتلك أي خبرة على الساحة الدبلوماسية، مهمة التوصل إلى "اتفاق نهائي" بين إسرائيل والفلسطينيين. وبعد أربع سنوات على ذلك لا يزال السلام بين الطرفين بعيد المنال، إلا أن هذا الفشل لم يكن كاملا، إذ نتجت عن هذه المهمة سلسلة من الاتفاقيات العربية مع إسرائيل أخرجت إلى العلن التحولات في منطقة الشرق الأوسط.

ديفيد روس

كوشنر بات رجل المهمات المستحيلة بصلاحياته المطلقة

وفي 13 من أغسطس الماضي أعلن ترامب تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات، وفي الحادي عشر من سبتمبر الماضي أعلن عن تطبيع البحرين مع إسرائيل، وتوج الإعلان بتوقيع اتفاقي التطبيع يوم 15 سبتمبر الماضي.

ثم تتالت تلك المحاولات من أجل ضم دول عربية أخرى، انتهت في أواخر سبتمبر الماضي، بظهور مساع أميركية للتطبيع بين السودان وإسرائيل، ثم توجت الخميس الماضي.

بإعلان تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل، لتعلن تقارير إسرائيلية الأحد أن سلطنة عمان ستكون الدولة الموالية في قطار التطبيع.

وثمة تحديات ترى أن السلطة الفلسطينية وصلت إلى قناعة بان الدول العربية مستمرة في التطبيع، وأن دولا أخرى ستلحق بها، دون أن يهتما الموقف الفلسطيني، ما يعني أن الفلسطينيين ربما يكونون قد فوتوا الفرصة على أنفسهم من أجل القبول بالمبادرة الأميركية خلال عهد ترامب.

تغيير الخطوط

حققت دبلوماسية كوشنر الموازية القائمة على قلب المعايير وصداقات جديدة وتنازلات مباغته، للرئيس

الإرهاب يستوجب تحالفات أقوى تنسجم مع طبيعة المنطقة العربية

وفضلا عن ذلك تم اعتماد وسائل قانونية لتحويلها إلى دليل مقبول أمام القضاء الجنائي يسمح بمحاكمة الإرهابيين العائدين ليس فقط من أجل التحاقهم بتنظيم إرهابي بالخارج، وإنما أيضا من أجل الجرائم الإرهابية التي ارتكبوها في تلك المناطق.

وكرست أوروبا تعاونها مع مصر، ولطالما أكد المسؤولون الأوروبيون، ومن أبرزهم جيل دو كيرشوف، المنسق العام لمكافحة الإرهاب بالاتحاد أنهم يرغبون في توسيع نطاق العمل عبر تبادل المعلومات بين أجهزة الاتحاد الأوروبي المعنية بوزارة الداخلية المصرية لمواجهة المخاطر الإرهابية المحتملة والمرتبطة بتحركت الخلايا والعناصر المنطرفة في ما بين بؤر التوتر بالشرق الأوسط ودول القارة الأوروبية.

وفي سياق توسيع التعاون الأمني، فتح الاتحاد الأوروبي العام الماضي سجلا مشتركا مع العراق لمكافحة الإرهاب، على أمل تسهيل مقاضاة وإدانة المشتبه بهم والأفراد العائدين من القتال مع تنظيم داعش في العراق وسوريا. ويتضمن السجل معلومات عن الجهاديين والمتطرفين السياسيين وكل المشتبه بهم بمختلف توجهاتهم.

في البحر المتوسط لمراقبة تطبيق حظر الأسلحة الذي ترفضه الأمم المتحدة على ليبيا، ويبدو أن الأوروبيين أدركوا متأخرا أن الأزمة الليبية لم تعد تنحصر في أوروبا بالمهاجرين فحسب، بل من المرجح أن تكون هناك موجة إرهاب عابرة للحدود.

وخلال السنوات الخمس الماضية، قدم الاتحاد الأوروبي حوالي 3.9 مليار يورو، وفق بعض التقديرات الرسمية، تم إنفاقها كمساعدات لدول أفريقية لمنع الهجرة غير الشرعية، ومع ذلك رأت منظمة أوكسفام الدولية أن جزءا من تلك الأموال باتت بحوزة مهربي البشر وقادة الميليشيات في ليبيا.

ويعني ذلك أن الطريقة المتبعة قد تأتي بنتائج عكسية خاصة بعد العمليات الإرهابية في فرنسا والنمسا خلال الأسابيع الماضية، كما أن ارتفاع معدلات الهجرة غير القانونية عبر البحر المتوسط يعكس عدم رقابة وإشراف على المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة إلى المغرب، فقد عززت كل من بلجيكا وفرنسا وإسبانيا تعاونها مع الرباط في مواجهة الإرهاب عبر تطوير البات وقنوات التعاون القضائي الدولي للحصول على المعلومات والأدلة التي تم جمعها من مناطق التوتر التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية.

الأميركي المعني بدراسات الأمن القومي حول التحديات، التي تواجهها الحكومات لتجديد نمط التفكير في مكافحة تمويل الإرهاب، وأن ذلك يرتبط بالقيام بمراجعات لمنظومات الاستخبارات ولتنظيم الوحدات القتالية ومناهج التكوين والدفع نحو الاستفادة من تجارب البلدان التي مرت بنفس المحنة.

وكان الاتحاد الأوروبي قد أعلن مؤخرا أنه سيبدأ مهمة بحرية جديدة



التطمينات الأمنية لا تحجب خطر الإرهاب

ويشير المختصون في مكافحة الجماعات الجهادية إلى أن الحكومات الأوروبية بحاجة إلى توسيع التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في مجال محاربة الإرهاب والتطرف، رغم ما اتخذ الاتحاد من خطوات إيجابية في هذا الاتجاه.

وظهرت في الآونة الأخيرة العديد من الدراسات، التي تناقش مكافحة الإرهاب، كالترتيب، الذي نشره مؤخرا معهد لوفير

ويرى أن تلك الظاهرة تستوجب تحالفات أقوى تنسجم مع طبيعة المنطقة العربية. وفي العادة، يتطلب التعاون بين الجهات المعنية وخاصة وزارات الدفاع وأجهزة إنفاذ القانون طرقا فعالة من حيث التكلفة وسريعة الاستجابة لحماية القوات العسكرية المدعوة لاحتمال التهديد المتطرف العنيف، بينما تواجه دول مهمة في مكافحة الإرهاب مثل الولايات المتحدة عودة ظهور المنافسة الاستراتيجية طويلة الأمد مع الصين وروسيا.

ومع ذلك، ورغم هذه الحاجة الأساسية فقد تعطلت بشكل متكرر القدرة على مواجهة تهديد الإرهاب مع أن القوات العسكرية والأمنية طورت منهجيات فعالة لذلك ولكنها كانت مكلفة أحيانا وخاصة عندما يتعلق الأمر بالاعتماد على المعلومات الاستخباراتية متعددة المصادر واستغلالها على النحو الأمثل.

ويرى محللو المعهد الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب أن الدول الأوروبية استطاعت تعزيز التعاون داخل الاتحاد وكذلك داخل أوروبا، ونجحت بالفعل من خفض مؤشر الإرهاب في أوروبا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بيد أن معظم الجهود قد تعرضت لانتكاسة إن لم يتم تطوير استراتيجيات تشاركية مع البلدان العربية لتطبيق الظاهرة بشكل أكبر.

لندن - ظلت الصراعات العسكرية والاضطرابات السياسية في السنوات التي أعقبت الانتفاضات العربية السمة الظاهرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتناولت العديد من الدراسات والبحوث مجموعة من التحديات الحالية، بما في ذلك التحولات السياسية والإرهاب والحروب الأهلية، والآليات السياسية والأمنية في المنطقة على نطاق أوسع.

معظم جهود تطويق الظاهرة قد تعرضت إلى انتكاسة إن لم يتم تطوير استراتيجية عربية شمولية مع دول المنطقة

ويبدو أن الالتزامات الغربية بمساعدة دول المنطقة على مواجهة التهديدات، التي من أبرزها هجمات التنظيمات المتطرفة، قد ساعدت في تقليص أخطار الإرهابيين، ولكن بعض التحديات لا تزال قائمة، وفق تقرير حديث للمعهد الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، والذي يعطي لمحة عن الغرر في التعاون الأوروبي - العربي،